

آليات مكافحة جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية

Mechanisms to combat the crime of trafficking in human organs.

البركاني ليلي^{*1}

¹ جامعة سوسة، (تونس)، elberkanilei09@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/06/01

تاريخ القبول: 2023/05/29

تاريخ الاستلام: 2023/05/22

ملخص: يهدف هذا البحث إلى دراسة مبادئ حوكمة المؤسسات والمتمثلة في الشفافية، المساءلة، العدالة والمسؤولية، وعلاقتها بأخلاقيات الأعمال باعتبارها مجموعة من المبادئ والقيم الأخلاقية التي تمثل سلوك الأفراد والعاملين، ومدى تطبيق هذه المبادئ في الاقتصاد الجزائري.

وخلصت الدراسة إلى أن الأخلاق تعتبر جوهر إطار حوكمة المؤسسات، حيث نجد أن النظام الأخلاقي السليم يشتمل على القيم الجوهرية: المسؤولية، الشفافية، الإنصاف والمحاسبة، وهي التي تحكم وضع وتطبيق نظم حوكمة المؤسسات، ليس فقط لمصلحة المؤسسات وإنما لمصلحة المجتمع ككل. والجزائر وعلى غرار أغلب الدول فقد قامت بإرساء ميثاق لحوكمة المؤسسات رغبة منها في مساندة الإصلاحات ومواكبة التطورات الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: الحوكمة - أخلاقيات الأعمال.

تصنيف JEL : G34, D23

Abstract:

This research aims to study the principles of corporate governance represented in transparency, accountability, justice and responsibility, and their relationship to business ethics as a set of moral principles and values that represent the behavior of individuals and workers, and the extent to which these principles are applied in the Algerian economy.

The study concluded that ethics is considered the core of the corporate governance framework, as we find that a sound ethical system includes core values: responsibility, transparency, fairness and accountability, which govern the development and application of corporate governance systems,

for the interest of institutions and society. Algeria, has established a corporate governance charter, desiring to keep pace with reforms and keep abreast of economic developments.

Keywords: Governance, Business ethics.

Jel Classification Codes: G34, D23

1. مقدمة:

في ظل انتشار ظاهرة الفساد الإداري في المؤسسات الاقتصادية وسيادة المصلحة الخاصة على حساب المصالح العامة فإن المؤسسات مجبرة على مواكبة الإصلاحات الاقتصادية بإرساء منظومة من المبادئ والقيم والقواعد الأخلاقية والتي من شأنها تعزيز الشفافية والدقة والوضوح في البيانات المالية التي تصدرها المؤسسات، ومن هنا تبرز أهمية الحوكمة لضمان حسن الأداء وتحقيق الفعالية الاقتصادية، مع ضرورة الالتزام بأخلاقيات الأعمال، حيث تعتبر الأخلاق بمثابة الدعامة الأولى لحفظ الأمم والمجتمعات، وتعتبر من أهم المبادئ والقواعد المنظمة للسلوك الإنساني، وتنعكس الأخلاق على التزام الفرد بمهنته بما يعود بالنفع على الفرد والمجتمع.

يعتبر موضوع الحوكمة من أهم المواضيع التي تستقطب اهتمام الجزائر في الوضع الراهن، حيث أصبح أولوية واستراتيجية وطنية نتيجة حاجة المؤسسات الجزائرية لتعزيز قدراتها التنافسية ومكانتها في الأسواق المحلية والدولية، ولتحقيق هذا الهدف قامت الجزائر بإرساء ميثاق حوكمة المؤسسات الجزائرية.

إشكالية البحث: من خلال ما سبق تبرز الإشكالية الرئيسية لبحثنا هذا كما يلي:

ما مدى مساهمة أخلاقيات الأعمال في حوكمة المؤسسات؟ وما هو واقع ذلك في الجزائر؟

فرضيات البحث:

قصد الإجابة على هذه الإشكالية سنعمد الفرضيات التالية:

- تعتبر أخلاقيات الأعمال الإطار المناسب لتحقيق أهداف الحوكمة.

- تعتبر الجزائر من الدول التي تولي اهتماما بحوكمة مؤسساتها الاقتصادية.

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى إبراز العلاقة بين أخلاقيات الأعمال وحوكمة المؤسسات

الاقتصادية، والوقوف على واقع الاقتصاد الجزائري في مجال حوكمة المؤسسات الاقتصادية.

منهجية البحث:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف البحث واختبار مدى صحة الفرضيات قمنا

باستخدام لمنهج الوصفي التحليلي، وقمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة محاور أساسية حيث نتناول في المحور

الأول الإطار النظري للحوكمة وأهم مبادئها ومحدداتها. أما المحور الثاني فتتناول فيه أخلاقيات الأعمال بتعريفها وإبراز العلاقة بينها وبين الحوكمة، ثم نتناول في المحور الأخير واقع الحوكمة في الاقتصاد الجزائري من خلال عرض أهم الإصلاحات المعتمدة في هذا المجال ثم نتطرق إلى ميثاق حومة المؤسسات الجزائرية.

2. ماهية حوكمة المؤسسات.

يعتبر مصطلح حوكمة المؤسسات من أهم وأشمل المصطلحات التي أخذت تنتشر على المستوى العالمي خلال العقدین الأخيرین، وقد زاد الاهتمام بالحوكمة في معظم الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة نظرا لارتباطها بالجوانب التنظيمية والمحاسبية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتجدر الإشارة إلى أنه على المستوى العالمي لا يوجد تعريف موحد متفق عليه لمفهوم الحوكمة، بل يوجد عدة تعريفات ومفاهيم وذلك حسب اهتمامات الكتاب والباحثين والمحللين، والتي سنتناولها فيما يلي:

1.1. تعريف الحوكمة.

يشير مفهوم حوكمة المؤسسات بشكل عام إلى مجموعة القوانين والقواعد التي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة من جهة، والممولين وأصحاب المصالح من جهة أخرى، بحيث يضمن الممولون حسن استغلال الإدارة لأموالهم وتعظيم ربحية وقيمة أسهم المؤسسات في الأجل الطويل وتحقيق الرقابة الفعالة على الإدارة. وتعرف الحوكمة بأنها نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية يتم عن طريقه إدارة المؤسسة والرقابة عليه. (مصطفى، 2009، صفحة 14)

كما تعبر عن الأسلوب الذي عن طريقه يستطيع المستثمرون الذين يوفرون التمويل للشركات من خلال أسواق المال تحقيق قدر من الطمأنينة ويضمن حصولهم على عائد لاستثماراتهم. (خضر، 2012، صفحة 90)

وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن الحوكمة هي ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة المؤسسات. ويحدد هيكل الحوكمة الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط المؤسسة مثل مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، كما يحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون المؤسسة، كما يحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف المؤسسة ووسائل تحقيقها ووسائل الرقابة على الأداء، ورغم هذا فإن الحوكمة ليست سوى جزءا من محيط اقتصادي متشابك تعمل في إطاره المؤسسات، يضم مجموعة من العناصر أبرزها سياسات الاقتصاد الكلي، طبيعة السوق ومستوى شفافيته، البيئة القانونية بما فيها الأبعاد البيئية والمسؤولية الاجتماعية. (قدي، 2009، صفحة 06).

2.2 أهمية الحوكمة.

تتم الحوكمة بالتحكم في المؤسسات من أجل إعادة الثقة فيها وفي الاقتصاد الذي يولدها، لذلك تعتبر الحوكمة من ضمن المعايير الدولية المعتمدة للحكم على الاقتصاد الوطني، وتساهم الحوكمة كذلك في تهيئة الجو لنمو وتعدد شركات المساهمة التي تعمل في مجالات حيوية، وتحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني. ويمكننا تلخيص أهمية تطبيق حوكمة المؤسسات فيما يلي: (صبايحي، 2013، صفحة 06).

- العمل على وضع إطار تنظيمي يمكن من خلاله تحديد أهداف المؤسسة وسبل تحقيقها، من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق تلك الأهداف التي تراعي مصلحة المساهمين؛

- توفير الحماية لأصحاب المصالح والمحافظة على حقوق حملة الأسهم وخاصة الأقلية منهم؛
- رفع مستويات الأداء للمؤسسات وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك المؤسسات؛

- تعتبر حوكمة المؤسسات عنصرا مهما في زيادة الفعالية الاقتصادية وذلك من خلال تمكين الإدارة ومجلس الإدارة من تعقب الأحداث ذات الفائدة لكل من المؤسسة والمساهمين، كما تسهل عملية الرقابة، مما يؤدي إلى تشجيع المؤسسات على الاستخدام الأمثل لمواردها؛

- الشفافية والدقة والوضوح في البيانات المالية التي تصدرها المؤسسات، وما يترتب على ذلك من زيادة في ثقة المستثمرين بها واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات؛

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها المؤسسات والدول؛
- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشاريع الوطنية.

3.2. أهداف الحوكمة.

إن لحوكمة المؤسسات عدة أهداف نذكر منها: (Charles, Steven, & Willem, 2003)

- تسهيل وتنشيط أداء الأعمال التجارية؛
 - تقييد إساءة استخدام السلطة من قبل المسيرين على موارد المؤسسة؛
 - توفير الوسائل اللازمة لمراقبة سلوك المسيرين لضمان مساءلة الشركات وحماية أفضل لمصالح المستثمرين.
- إضافة إلى ما يلي: (مربني و حديدي، 2022، صفحة 339)
- تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات المؤسسات وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة؛

- تحسين وتطوير إدارة المؤسسة ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء استراتيجية سليمة وضمن اتخاذ قرارات الربح أو السيطرة بناء على أسس سليمة، بما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء؛
- تجنب حدوث أزمات اقتصادية ومالية ومصرفية؛
- تقوية ثقة الجمهور في نجاح المخصصة، وضمن تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها، وبالتالي إتاحة المزيد من فرص العمل، وزيادة التنمية الاقتصادية؛
- ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين والعمال والدائنين والأطراف الأخرى ذوي المصلحة في حالة تعرض المؤسسة للإفلاس.

4.2. مبادئ الحوكمة.

توجد العديد من المبادرات الرامية إلى وضع مبادئ لحوكمة المؤسسات، فبالإضافة إلى الدول والحكومات، دأب عدد من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية المرموقة وممارسي حوكمة المؤسسات إلى إرساء أفضل ممارسات الحوكمة تدعو إلى بناء المؤسسات على أسس سليمة وإصلاح قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة وتطوير الأسواق وتعزيز الأنشطة الاستثمارية وتعزيز كفاءة الأسواق المالية والأنظمة المصرفية، فمن المنظمات الرائدة في مجال وضع مبادئ حوكمة الشركات ما يلي: (العايب، 2009)

- منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي؛
 - مركز المشروعات الدولية الخاصة؛
 - المؤسسة المالية الدولية؛
 - اتفاقية بازل؛
 - اتحاد المصارف العربية؛
- تهدف مبادئ الحوكمة التي أشرفت هذه الهيئات على وضعها إلى تعزيز الإصلاحات وإرساء مبادئ الإفصاح والشفافية في قطاع المؤسسات، ومساعدة الدول على تطوير وتطبيق استراتيجيات حوكمة مستدامة للمؤسسات، وتتضمن هذه المبادئ معايير وأدلة وافرة للحكم السليم في المؤسسات خاصة المالية والمصرفية، وأصبحت هذه المبادئ بمثابة قواعد دولية متفق عليها، بحيث أن معظم الدول باتت تركز عليها وتعمل بمقتضاها حفاظا على سلامة أنظمتها المصرفية.

تقوم حوكمة المؤسسات بالحفاظ على التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وأهداف الأفراد والمجتمع، فالهدف هو التقريب بين مصالح الأفراد والمؤسسات والمجتمع ككل، فحوكمة المؤسسات

هو النظام الذي تدار وتراقب به المؤسسات، لذا فهو يستند إلى أربعة مبادئ أساسية هي كما يلي: (سوليفان، 2008، صفحة 10).

- الشفافية: أي الصراحة والوضوح، حيث يجب على أعضاء مجلس الإدارة أن يوضحوا بشكل جلي لأصحاب رأس المال والمودعين الرئيسيين سبب اتخاذ أي قرار مادي.
 - المساءلة: يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة في موضع المساءلة عن قراراتهم، والمحاسبة من قِبل المساهمين، وأن يخضعوا أنفسهم للفحص والمراجعة.
 - العدالة: يجب أن يحظى كل المساهمين بالمساواة من قِبل أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية على نحو عادل بعيد عن الانحياز أو المصالح الخفية.
 - المسؤولية: يجب على أعضاء مجلس الإدارة القيام بواجباتهم بشرف واستقامة ونزاهة.
- وحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإن الحوكمة تقوم على جملة من المبادئ هي: (OCDE)
- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات؛
 - حقوق المساهمين والوظائف الرئيسة لأصحاب حقوق الملكية؛
 - المعاملة المتساوية للمساهمين؛
 - دور ذوي المصالح في حوكمة المؤسسات؛
 - الإفصاح والشفافية؛
 - مسؤوليات مجلس الإدارة.

5.2. ركائز الحوكمة.

ترتكز حوكمة المؤسسات على ثلاث عناصر هي: (حماد، 2008، صفحة 49).

- السلوك الأخلاقي، أي ضمان الالتزام السلوكي من خلال الالتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالمؤسسة والشفافية في عرض المعلومات المالية؛
- تفعيل دور أصحاب المصلحة مثل الهيئات الإشرافية العامة والأطراف المباشرة للإشراف والرقابة والأطراف الأخرى المرتبطة بالمؤسسة؛
- إدارة المخاطر، من خلال وضع نظام لإدارة المخاطر والإفصاح عنها.

6.2. محددات الحوكمة.

هناك مجموعتان من المحددات يتوقف عليهما مستوى الجودة والتطبيق الجيد لحوكمة المؤسسات وهما كما يلي: (حداد، 2008، صفحة 07).

1.6.2. المحددات الخارجية: إن وجود مثل هذه المحددات يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تساعد

على حسن إدارة المؤسسة، وتشمل هذه المجموعة ما يلي:

- المناخ العام للاستثمار المنظم للأنشطة الاقتصادية في الدولة مثل القوانين والتشريعات والإجراءات المنظمة لسوق العمل والمؤسسات.
- تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس؛
- كفاءة وجود القطاع المالي الذي يوفر الأموال اللازمة لقيام المشاريع وكفاءة الأجهزة الرقابية في أحكام الرقابة على المؤسسات؛
- وجود بعض المؤسسات ذاتية التنظيم مثل الجمعيات المهنية والمؤسسات العاملة في سوق الأوراق المالية؛
- وجود مؤسسات خاصة بالمهنة الحرة مثل مكاتب المحاماة والمكاتب الاستشارية المالية الاستثمارية.

2.6.2. المحددات الداخلية: وتشمل هذه المحددات ما يلي:

- القواعد والتعليمات والأسس التي تحدد أسلوب وشكل القرارات داخل المؤسسة؛
- توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من أجل تخفيف التعارض بين مصالح هذه الأطراف؛
- الحكومة تؤدي في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني؛
- زيادة وتعميق سوق العمل على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار؛
- العمل على ضمان حقوق الأقلية وصغار المستثمرين؛
- العمل على دعم وتشجيع نمو القطاع الخاص وقدرته التنافسية؛
- مساعدة المؤسسات في الحصول على تمويل مشاريعها وتحقيق الأرباح؛
- توفير فرص العمل.

3. أخلاقيات الأعمال ضمن نظام الحكومة.

لقد أصبحت الحكومة وأخلاقيات الأعمال من العوامل الرئيسية التي تؤثر على القرارات الاستثمارية، بل وتحدد تدفقات رأس المال على مستوى العالم، وبالرغم من أن ذلك يعزى جزئياً إلى الفضائح الأخيرة التي وقعت في كل من البلدان النامية والمتقدمة، إلا أن ازدياد الإقبال على الحكومة ينبع كذلك من الدروس المستفادة حول كيفية توليد نمو اقتصادي سريع من خلال مؤسسات السوق.

وفيما يلي نوضح مفهوم أخلاقيات الأعمال وارتباطها بالحكومة.

1.3. مفهوم أخلاقيات الأعمال.

يرتكز مصطلح أخلاقيات الأعمال للمؤسسات على المبادئ والقيم الأخلاقية التي تمثل سلوك العاملين، وتنشق الأخلاق المهنية في مجملها من الأخلاق العامة التي تعلمها الإنسان في بداية حياته من الأسرة والمدرسة والجامعة والأصدقاء والمجتمع، إذ هي بيان للقيم والمبادئ التي ينبغي أن توجه العمل اليومي الذي يقوم به الموظف العام. (بلحاج، 2023، صفحة 208).

كما تعرف على أنها المعايير والمبادئ التي تهيمن على سلوك الفرد أو المجموعة وتتعلق بما هو صحيح وخطأ. (عبود، 2000، صفحة 03).

ولكل مهنة في المجتمع الإنساني مرتكزات أخلاقية ومهنية يتبعها العاملون فيها، وتتكون تلك الأخلاقيات المهنية من ثلاثة أبعاد كالبعد المعرفي والبعد السلوكي الأدائي والبعد الخلقي، ويرتبط هذا الأخير بإتقان العمل والمحافظة على القيام به في إطار من الالتزام بمجموعة من المعايير والقيم، وتهتم الأخلاق بشكل رئيسي بتحقيق الثقة والمساعدة المتبادلة والعدالة في العلاقات الإنسانية، فإذا لم توجد هذه القواعد بدرجة معينة يصبح مستحيلًا من الناحية الواقعية استمرار أي نشاط، فالأخلاق الحسنة هي الأعمال التي تحقق الاتفاق بين الجميع.

ومهما اختلفت تعاريف أخلاقيات الأعمال إلا أنها مجموعة القواعد والسلوكيات والمدونات التي يفرضها مسيرو المؤسسة من خلال نظامهم الإداري، والتي يجب على كل فرد في المؤسسة أن يتبناها. وتستمد أخلاقيات الأعمال مصادرها من ركنين أساسيين هما نظام القيم الاجتماعية والأخلاقية والأعراف والتقاليد السائدة في المجتمع، إضافة إلى نظام القيم الذاتية المرتبط بالشخصية والمعتقدات التي تؤمن بها وكذلك خبرتها السابقة.

2.3. أهمية أخلاقيات الأعمال.

أصبحت أخلاقيات الأعمال تشكل جزءًا رئيسيًا من صناعة النمو في المؤسسات الاقتصادية، وخاصة مع زيادة حجم الفضائح والتجاوزات واتساع دائرة الجرائم والفساد الإداري وقضايا الاختلاس والرشوة واستغلال النفوذ التي تشهدها المؤسسات على مستوى العالم، وحاجة المجتمعات إلى وجود معايير وأخلاقيات عمل أكثر صرامة وتطورًا، وضرورة تحديد علاقاتها بالعاملين والعملاء والشركات والجمهور، فضلًا عن مراجعة المفاهيم الخاصة بأهداف المؤسسات، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بإرساء مبادئ أخلاقيات الأعمال في اقتصاديات الدول والمؤسسات. (Paine, 2003, P 06)

إن الالتزام بالمبادئ والسلوك الأخلاقي يعتبر ذو أهمية بالغة لمختلف شرائح المجتمع حيث أن هذا الأمر يقوي الالتزام بمبادئ العمل الصحيح والصادق، ويساهم في تعزيز ثقة الأفراد بالمؤسسة، كما تعتبر أخلاقيات الأعمال وسيلة لتعظيم الأرباح، وتعزيز مكانة المؤسسات الاقتصادية في الأسواق المحلية والدولية وبالتالي تحقيق المزايا التنافسية.

3.3. أخلاقيات الأعمال ضمن مبادئ الفكر الإداري لحوكمة المؤسسات.

إن أول من اهتم بحوكمة المؤسسات هما الباحثان الأمريكيان بيرل ومينس Berle et Means وكان ذلك سنة 1932 حيث قاما بدراسة تركيبية رأسمال كبريات الشركات الأمريكية، ومن خلال دراستهما توصلتا إلى ضرورة فصل الملكية عن الإدارة، وإلى إلزامية فرض رقابة على تصرفات المسيرين من أجل حماية حقوق صغار المساهمين.

تستند حوكمة الشركات في الفكر التنظيمي إلى مجموعة من النظريات وأهمها نظرية الوكالة، ففي البداية كانت إشكالية الحوكمة تدور حول الكيفية التي يتم بها ضبط سلوك الإدارة العليا بالشكل الذي يسمح لها بالقيام بمهامها وتوجيهها لخدمة مصلحة المساهمين، ثم انتقل المفهوم إلى وضع الآليات التي تسمح بالتحكم في تصرفات مسيري شركات المساهمة حتى تكون قراراتهم وتصرفاتهم تسير في نفس الوجهة التي يرغب بها كل أصحاب المصالح. (العايب، 2009)

4.3. أهمية أخلاقيات الأعمال في دعم حوكمة المؤسسات.

يعتبر غياب الأخلاق وما يترتب عنه من فساد إداري وتزوير واختلاس وتلاعب في الحسابات والقوائم المالية وغياب الرقابة السليمة، وعدم احترام أخلاقيات العمل وآداب المهنة من أهم الأسباب وراء العديد من الأزمات التي مست دول العالم، حيث أدت إلى انهيار شركات كبرى وخروجها من السوق الاقتصادي، فإذا كانت الحوكمة الجيدة تهدف إلى مقاومة أشكال الفساد المالي والإداري، فإن القيم الأخلاقية هي الإطار الأكثر مناسبة لتدعيم هذا الهدف، كما أن نظام حوكمة المؤسسات لا يمكن تطبيقه بمعزل عن الجانب الأخلاقي لأعضاء مجلس الإدارة، لأن الاقتناع بمبادئ حوكمة المؤسسات ومتطلباتها لا يفيد إذا كان أي منهم يضمّر سوء نية أو أن أخلاقياته تجيز له تسريب معلومات مهمة قبل صدورها. (علون، 2021، صفحة 17).

5.3. أخلاقيات الأعمال كمكون رئيسي لحوكمة المؤسسات.

تشكل الأخلاق والثقافة الأخلاقية داخل العمل جوهر إطار حوكمة المؤسسات، إلا أنه يتعين التعامل مع كل منهما على نحو مختلف إلى حد ما، فحوكمة المؤسسات تعنى بشكل أساسي بإيجاد هيكل لصنع القرارات على مستوى مجلس الإدارة بل وتطبيق تلك القرارات، ومن ثم يمكن النظر إليها على أنها الكيان الموجه للمؤسسة، بالإضافة إلى ذلك فإن حوكمة المؤسسات تعنى بتحقيق القيم الجوهرية المتمثلة في الشفافية، المسئولية، الإنصاف، والمحاسبة، وحيث أن تلك القيم تمثل أيضا مواضع اهتمام رئيسية بالنسبة لأخلاقيات الأعمال، كما أن حوكمة المؤسسات تتناول بناء الهياكل التي يمكن من خلالها بلوغ تلك القيم، في حين أن الأخلاقيات هي بمثابة مرشد للسلوك ومجموعة من المبادئ (مجموعة من القوانين الأخلاقية)، فقد نجد النظام الأخلاقي السليم يشتمل على القيم الجوهرية: المسئولية، الشفافية، الإنصاف والمحاسبة، إلا أنه يمتد في نفس الوقت ليضم أبعادا عديدة أخرى. (شكولنيكوف و سوليفان، 2006، صفحة 02)

في المصفوفة التالية نعرض السيناريوهات المحتملة التي يواجهها أصحاب المصالح بالمؤسسات، في حالة وجود بيئة مؤسسية قوية أو ضعيفة على مستوى حوكمة المؤسسات، ومستوى مبادئ وقيم الأعمال، وكل سيناريو منها يقدم لقيادات المؤسسة توجها يساعدها على أن تكون قدوة في بناء مؤسسة تلتزم بالمبادئ والقيم، ورائدة في ممارسات الحوكمة الرشيدة للمؤسسات. (عمامرة، بن عزة، و شيخ، 2017، صفحة 47)

الجدول رقم 01: مصفوفة مبادئ وقيم الحوكمة.

الاطار المؤسسي لحوكمة الشركات			
قوي	ضعيف		
التركيز على بناء مؤسسة تلتزم بالمبادئ والقيم	التركيز على التغلب على الفساد المؤسسي	ضعيفة	الأطر الأخلاقية
التركيز على نشر أفضل الخبرات العلمية	التركيز على تحسين اطر حوكمة المؤسسات	قوية	

المصدر: (عمامرة، بن عزة، و شيخ، 2017، صفحة 48)

إن المبادئ والقيم الأخلاقية التي تسود المؤسسة من الداخل، والأطر المؤسسية السائدة في البيئة الخارجية المحيطة هي التي تحكم وضع وتطبيق حوكمة المؤسسات، ليس فقط لمصلحة المؤسسات وإنما لمصلحة المجتمع ككل.

6.3. تعميم ثقافة الأخلاقيات داخل حوكمة المؤسسات.

اندفعت العلاقة بين ميثاق الأخلاق والحوكمة مؤخرًا فقد أصدرت بورصة نيويورك بالولايات المتحدة قواعد جديدة لحوكمة المؤسسات، تضع المبادئ الأخلاقية في قلب أحكامها الخاصة بحوكمة المؤسسات، إذ ينص القسم العاشر من تلك القواعد على أنه يتعين على المؤسسات المقيدة إقرار ميثاق لسلوكيات وأخلاقيات العمل، والإفصاح عنه للمديرين والمسؤولين والموظفين كما يجب عليها الإفصاح فوراً عن أية تنازلات، وقد جاء ذلك استجابة لما وقع بشركة "أنرون" وغيرها من الشركات الكبرى الأخرى، حيث قامت مجالس الإدارة بالتنازل عن ميثاق الأخلاق بالغ التطور مما كان السبب الرئيسي وراء الانهيار المالي الذي حدث أثناء أزمة شركة أنرون.

وَأدخلت لجنة مراقبة أعمال البورصة وغيرها من الأجهزة التنظيمية المزيد من التطورات على تلك الأحكام، وهي أحكام ومقتضيات يتعين النظر إليها على أنها بداية اتجاه جديد، كما يجب على المؤسسات ذاتها أن تنظر إلى المعايير الأخلاقية الخاصة بها وعلاقتها بالحوكمة، وأن تقارن تلك المعايير بالأحكام والمقتضيات التي وصفتها بورصة نيويورك. (حمو، 2009، صفحة 06)

لقد تطورت الأخلاقيات الخاصة بالعمل وتوسعت قضايا الأعمال في العقود العديدة الماضية، وتطورت المواثيق الأخلاقية لتصبح مستندات واسعة النطاق تتناول العديد من القضايا لكي تسلك النهج الأخلاقي، مثل مواثيق خاصة بسلسلة التوريد، مواثيق المشتري وموآثيق الوكيل وموآثيق القطاع المصرفي، إضافة إلى دليل السلوك الأخلاقي الذي يركز على التزام العاملين بالقيم الأخلاقية والنزاهة، التي تضمن حسن سمعة المؤسسة ومصداقيتها، والتأكيد على أن يعمل العاملين على حماية معلومات المؤسسة وضمان سريتها، مع ضرورة منع العاملين من تلقي أي هدايا أو مبالغ نقدية من أي طرف خارجي بما قد يؤثر على علاقات المؤسسة. (شكولنيكوف و سوليفان، 2006).

4. ميثاق حوكمة المؤسسات في الجزائر.

رغبة من الدولة الجزائرية في مساندة التطورات العالمية فقد قامت بتصميم ميثاق لحوكمة المؤسسات الجزائرية، وهو عبارة عن مجموعة من التدابير العملية الكفيلة بضمان استدامة وتنافسية المؤسسة بواسطة التعريف بحقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في المؤسسة، وتقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة على ذلك، ويعتبر الميثاق بمثابة مرجع لجميع الأطراف الفاعلة في المؤسسة.

1.4. الإصلاحات الاقتصادية والحوكمة في الجزائر.

لقد تم ملاحظة بعض المؤشرات السلبية في أداء الاقتصاد الجزائري، كتصنيف الجزائر في مراتب متقدمة ضمن مؤشرات الفساد، وضعف جاذبية المناخ الاستثماري، مما دفع بالدولة إلى تكوين لجنة "سميت بلجنة الحكم الراشد" خاصة وأن الجزائر اعتبرت من المبادرين بمشروع النيباد الذي يقضي بخضوع الدول الأعضاء لتقييم دوري فيما يتعلق بالحوكمة. وفيما يلي بعض مؤشرات إدخال مبادئ الحوكمة في إدارة المؤسسات الجزائرية: (قدي، 2009، صفحة 06)

- سعي الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي والانتقال إلى اقتصاد السوق جعلها تخضع للالتزامات الانضمام للمنظمات الدولية والتجمعات الإقليمية التي تقوم على الشفافية وتعزيز التنافسية وزيادة تحرير الاقتصاد.

- عملت السلطات العمومية على تطهير مناخ الأعمال وتوسيع مجال الحريات الاقتصادية وهذا عن طريق مراجعة المنظومة المصرفية وإصلاحها من جهة، ومن جهة أخرى بتأسيس سوق مالية تمكن من طرح بدائل تمويلية مباشرة، وتبسيط النظام الضريبي والتحكم في مؤشرات الاقتصاد الكلي.

- مراجعة النظام المحاسبي باعتماد نظام محاسبي ومالي جديد وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، وفي إطار تعزيز الشفافية تم إلزام الشركات ذات المسؤولية المحدودة وهي الغالبة في الجزائر على اعتماد مراجع حسابات خارجي يعمل وفق مدونة للسلوك والأخلاقيات بعدما كان هذا الإلزام يخص الشركات بالأسهم فقط.

- مراجعة القانون التجاري بشكل يوضح كيفية إسناد وتوزيع المسؤوليات داخل المؤسسات.

لقد قامت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرق التي تهيئ تشجيع الحوكمة الجيدة في مجتمع الأعمال بغاية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة المؤسسات تعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات ومؤسسة التمويل الدولية لوضع إطار لحوكمة المؤسسات الجزائرية، كما تم إصدار دليل أو ميثاق حوكمة المؤسسات الجزائرية سنة 2009 وذلك بمساعدة المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات ومؤسسة التمويل الدولية. (عمر، 2013، ص 41).

2.4. عرض عام لميثاق حوكمة المؤسسات في الجزائر.

يهدف موضوع هذا الميثاق إلى وضع تحت تصرف المؤسسات الجزائرية الخاصة وسيلة عملية مبسطة تسمح بفهم المبادئ الأساسية لحوكمة المؤسسة قصد الشروع في مسعى يهدف إلى تطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع.

وعليه، فإن الغاية المرجوة بتنفيذ مبادئ هذا الميثاق ليست هي أن تجعل من المؤسسة منغلقة على نفسها بمحض إرادتها أو مقيدة بقيود صارمة لدرجة عرقلة نشاطها، بل على العكس، فهو يمنحها أدوات تساعد على تحرير تسييرها عن طريق توفير أقصى قدر من الأمن.

ويندرج هذا الميثاق ضمن سياق القوانين والنصوص التنظيمية السارية المفعول، وهو وثيقة مرجعية ومصدر هام في تناول المؤسسات. كما أنه يستهدف أساسا وبصفة أولوية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ويترك المجال للمؤسسات الأخرى حرية استعماله أو اللجوء إلى مصادر أخرى.

ويعتبر الانضمام إلى هذا الميثاق مسعى حر وتطوعي، وهو مرتبط بدرجة الوعي بضرورة استغلال فرصة مثل هذا المسعى من طرف المالكين بالدرجة الأولى وعزمهم الراسخ لبعث مبادئ الحوكمة على المستوى الداخلي للمؤسسة ودعمها واستدامتها.

ويمكن للمؤسسة التي تبدي اهتماما بالميثاق أن تنطلق أولا بإجراء تقييم أو تشخيص وضعيتها فيما يخص مدى تنفيذها لمبادئ الحوكمة، وعلى هذا الأساس ستتخذ التدابير الكفيلة بتحديد الترتيبات الواجب اتخاذها ومن ثم تنفيذها وفقا لخطة مضبوطة.

وبهذه المناسبة، تعلن المؤسسة عن انضمام كلي أو جزئي للميثاق وبذلك، ستعبر عن نية استلهاها من الفلسفة التي يطرحها الميثاق وكذا مبادئه، كليا أو جزئيا، مع المحافظة على إمكانية إبداء تحفظات جزئية أو اقتراح تعديلات.

يتضمن الميثاق جزئين هامين حيث يوضح الجزء الأول الدوافع التي أدت إلى أن تصبح حوكمة المؤسسات ضرورية في الجزائر، كما أنه يربط الصلات مع إشكاليات المؤسسة الجزائرية، لا سيما المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة. ويتطرق الجزء الثاني إلى المقاييس الأساسية التي تبني عليها حوكمة المؤسسات، فهو يعرض العلاقات بين الهيئات التنظيمية للمؤسسة (الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمديرية التنفيذية) من جهة، ومن جهة أخرى علاقات المؤسسة مع الأطراف الشريكة الأخرى كالبانوك والمؤسسات المالية والممولون أو الإدارة.

3.4. ضرورة ميثاق حوكمة المؤسسات في الجزائر.

1.3.4. ظروف الاقتصاد الجزائري:

لقد حاز الوعي بقضايا حوكمة المؤسسات في الجزائر تقدما معتبرا، إثر بروز العلاقة الوثيقة بينه وبين المرور إلى اقتصاد سوق حديث وفعال، من شأنه أن يكون البديل لما بعد النفط. وقد زاد من حدة

هذا التحدي المزدوج أن تعزز بالسياق الدولي من حيث استمرار التغيرات العالمية السريعة والنتائج الناجمة عن ذلك، مما يستعجل تحقيق النقلة النوعية نحو التألق لعالم الأعمال والمؤسسة، فالاقتصاد الجزائري يملك طاقة كامنة ضخمة للنمو والتطور خارج قطاع المحروقات وبهدف تكريس ذلك على أرض الواقع، تم الشروع في السنوات الأخيرة، في الكثير من المهدات، نذكر منها الاستثمارات العمومية الضخمة المنجزة من أجل تعزيز البنى التحتية الأساسية والعديد من الاجراءات التنظيمية لفائدة المؤسسة، وعليه، فإنه يتعين على المؤسسات أن تضمن الشروط الداخلية لنجاحاتها ولجلب الأموال وموارد أخرى نادرة تحتاجها في تطورها وأن تعطي لنفسها الرؤية والاستقرار الضروريان لديومتها، كل هذه المستلزمات تمر وجوبا بتبني مبادئ الحوكمة من طرف المؤسسة.

2.3.4. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة كهدف أولوي:

إن كل المؤسسات الجزائرية معنية بمبادئ الحوكمة غير أن الميثاق الحالي لا يدمج المؤسسات ذات رأسمال عمومي، والتي تخرج إشكالية الحوكمة فيها عن نطاق الميثاق الحالي لأنها ترتبط بمقاربة خاصة تتوقف على الاستعمال الجيد للأموال العمومية، وعليه فإن هذا الميثاق موجه بصفة خاصة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، (التي تشكل الغالبية العظمى في تركيبة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) والتي تصبو إلى ديمومة واستمرارية نشاطه، كما تطمح إلى فرض نفسها ضمن اقتصاد عصري وتنافسي تلعب فيه دور المحرك للتنمية الوطنية، إضافة إلى المؤسسات المساهمة في البورصة، أو تلك التي تنهياً لذلك. تحتل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مكانة مميزة في الاقتصاد الوطني وذلك بالنظر لنسيجها الكثيف ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام، خارج المحروقات، ووزنها في عدد مناصب الشغل الوطنية، مما يبرر الاهتمام المتزايد الذي أولته لها السلطات العمومية في السنوات الأخيرة، مما يؤكد المكانة والدور المنوط لها في سياق الإصلاحات الجارية.

4.4. المبادئ الأساسية لحوكمة المؤسسات الجزائرية:

يقوم الحكم الراشد للمؤسسة على أربعة مبادئ أساسية هي: (MPME, 2009)

- الإنصاف : حيث أن الحقوق والواجبات الخاصة بالأطراف الشريكة، وكذا الامتيازات والالتزامات المرتبطة بهم، يجب أن توزع بصورة منصفة وعادلة ؛
- الشفافية : أي أن الحقوق والواجبات، وكذا الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة عن ذلك، يجب أن تكون واضحة وصریحة للجميع ؛
- المساءلة : فمسؤولية كل طرف محددة على حدى بواسطة أهداف محددة وغير متقاسمة؛

• المحاسبة : فكل طرف شريك يكون محاسبا أمام طرف آخر عن الشيء الذي هو مسؤول عنه.
هذه المبادئ الأربعة العالمية تشكل مقاييس تدعم بعضها البعض، أي أنها تطبق معا وبترباط، فهي ليست اختيارية ولا يمكن عزلها عن بعضها البعض، إذ تشكل نوعا من الترابط والذي يجعل من الحكم الراشد خيار الفوز في كل الظروف.

إن تطبيق هذا الميثاق من شأنه تطبيق العديد من الآثار الإيجابية على المؤسسة وأهمها ما يلي:

• يمكن من ضمان شفافية ونزاهة الحسابات، وبشكل أعم، صحة المعلومات المالية والاقتصادية والاجتماعية التي توزعها المؤسسة ؛
• إعطاء نظرة أوضح للواقع، من حيث أدائه واستراتيجيته للمالكين والجهات الأخرى التي تدر الموارد النادرة ؛

• يمكن المؤسسة من جذب الموارد النادرة الخارجية اللازمة، كرؤوس الأموال والشركاء والكفاءات ؛
• بواسطة توضيح المؤسسة لطرق صنع القرار فيها، وكذا ضمانها للاستخدام الفعال للموارد النادرة، يشكّلان نتيجة مفادها الحد الأدنى من المخاطر في التسيير ؛
تعزيز صورتها وعلاقتها مع مختلف الأطراف (الزبائن، الموردين، وإدارات الضرائب وغيرها) ؛
• تضع استدامتها وتطورها في معزل عن كل الاضطرابات الداخلية.

• توفير الصرامة والشفافية في طريقة تسيير المؤسسة وإدارتها ومراقبتها وبذلك، توفير الحماية الدائمة للمصلحة الأساسية للملاك خاصة الأقلية.

ولنشر الوعي بفوائد ومزايا الحوكمة قامت مجموعة عمل للحكومة الجزائرية بإطلاق مركز حوكمة الجزائر في أكتوبر 2010 ليكون بمثابة منبر لمساعدة المؤسسات على الالتزام بنود ميثاق الحوكمة، واعتماد أفضل ممارسات الحوكمة الدولية، ويعتبر إطلاق المركز فرصة جديدة من شأنها تحسين البيئة الاقتصادية في الجزائر، وتسهيل تطبيق مبادئ الحوكمة بما فيها الشفافية والمساءلة والمسؤولية والعدالة.

5. تحليل النتائج:

جاءت الفرضية الأولى كما يلي: تعتبر أخلاقيات الأعمال الإطار المناسب لتحقيق أهداف الحوكمة، ومن خلال تناولنا لهذا الموضوع تم الوصول إلى أن حوكمة المؤسسات تستند إلى ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في السلوك الأخلاقي، تفعيل دور أصحاب المصلحة وإدارة المخاطر، وعليه فإن أخلاقيات الأعمال تمثل

دعامة أساسية ومكونا هاما من مكونات نظام الحوكمة بالمؤسسات الاقتصادية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

جاءت الفرضية الثانية كما يلي: تعتبر الجزائر من الدول التي تولي اهتماما بحوكمة مؤسساتها الاقتصادية، ومن خلال نتائج البحث تم الوصول إلى أن الجزائر وعلى غرار أغلب الدول فقد قامت بجملة من الإصلاحات الاقتصادية المساعدة على إرساء نظام لحوكمة مؤسساتها الاقتصادية، وتجلى ذلك في شكل ميثاق يتضمن جملة مع المعايير والمبادئ والمتمثلة في العدالة، الشفافية، المسؤولية والمساءلة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

6. خاتمة:

من خلال تناولنا لهذا البحث يمكننا الخروج بجملة من النتائج نوردتها كما يلي:

- الحوكمة هي ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة المؤسسات، وهي تساعد على زيادة الفعالية الاقتصادية وتحقيق الشفافية والدقة والوضوح في البيانات المالية، إضافة إلى أنها أداة لمحاربة الفساد المالي والإداري، ووسيلة لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية؛

- تقوم الحوكمة على أربعة مبادئ أساسية تتمثل في الشفافية، المساءلة، العدالة والمسؤولية؛

- يرتكز مصطلح أخلاقيات الأعمال على المبادئ والقيم الأخلاقية التي تمثل سلوك العاملين، والتي تستمد من نظام القيم الاجتماعية والأخلاقية والأعراف والتقاليد السائدة في المجتمع، إضافة إلى نظام القيم الذاتية المرتبط بالشخصية والمعتقدات؛

- تعتبر أخلاقيات الأعمال مصدرا لزيادة الأرباح، وتحقيق المزايا التنافسية، وهي الإطار الأكثر مناسبة لتدعيم هدف الحوكمة والمتمثل في محاربة أشكال الفساد المالي والإداري، وهي التي تحكم وضع وتطبيق حوكمة المؤسسات خدمة لمصلحة المؤسسات والمجتمع ككل؛

- رغبة من الدولة الجزائرية في مسايرة التطورات العالمية فقد قامت بجملة من الإصلاحات الاقتصادية رغبة منها في محاربة مختلف أشكال الفساد المالي والإداري ومحاربة التزوير والاختلاس، وتم تدعيم ذلك بتصميم ميثاق لحوكمة المؤسسات الجزائرية، وذلك بمساعدة المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات ومؤسسة التمويل الدولية؛

- يقوم ميثاق حوكمة المؤسسات الجزائرية على أربعة مبادئ أساسية وهي العدالة، الشفافية، المسؤولية والمساءلة؛

- إن تطبيق هذا الميثاق من شأنه ضمان شفافية ونزاهة الحسابات، صحة المعلومات، بما ينعكس إيجابا على جذب الموارد الخارجية كرؤوس الأموال والشركاء والكفاءات.

ومن خلال هذه النتائج يمكننا تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات:

- رغم الخطوات التي قطعتها الدولة الجزائرية فإنها لازالت في بداية الطريق نحو إرساء مبادئ أخلاقيات الأعمال والحوكمة، وعليه يجب توسيع نطاق الحوكمة ليشمل كافة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- مراجعة التشريعات والقوانين لا سيما ما يتعلق منها بالجانب الاقتصادي والمالي؛
- زرع الثقافة الأخلاقية داخل المؤسسات الاقتصادية وتوعية الأفراد بأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة بما ينعكس إيجابا على مصلحة الأفراد والمجتمع؛
- استحداث مراكز متخصصة في الحوكمة وذلك بالتعاون مع المنظمات والهيئات الدولية.

7. قائمة المراجع:

• المؤلفات:

- أحمد علي خضر، حوكمة الشركات، مصر، دار الفكر الجامعي، 2012.
- سليمان محمد مصطفى، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمدربين التنفيذيين. مصر، الاسكندرية، دار الجامعة، 2009.
- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات - شركات قطاع عام وخاص ومصارف، المفاهيم، المبادئ، مصر، 2008.
- نجم عبود، أخلاقيات الادارة في عالم متغير، مصر، المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2000.

• المقالات:

- فتيحة بلحاج، أخلاقيات الأعمال وسبل ترسيخها في المؤسسة مع الإشارة إلى بعض التجارب الدولية. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية - دراسات اقتصادية، جامعة الخلفة، 2023.
- محمد مريني و آدم حديدي، آليات تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الجزائرية، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الخلفة، المجلد 08، العدد 01، 2022.
- محمد لمين علون، دور قيم وأخلاقيات الأعمال في تفعيل حوكمة المؤسسات: دراسة استطلاعية لموظفي بلدية بسكرة. مجلة مجاميع المعرفة، تندوف، المجلد 07، العدد 01، أبريل 2021.

- محمد العيد عمامرة، أكرم بن عزة، و محمد شيخ، تطبيق أخلاقيات الأعمال وعلاقتها بالممارسات السليمة للحكومة في منظمات الأعمال - حالة الشركة السعودية للإلكترونيات المتقدمة. مجلة اقتصاد المال والاعمال، جامعة الوادي، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2017.

- علي عبد الصمد عمر، إطار حوكمة المؤسسات في الجزائر - دراسة مقارنة مع مصر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 12، 2013.

● المدخلات:

- نوال صبايحي، واقع الحوكمة في دول مختارة - مع التركيز على التجربة الجزائرية، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، 19-20 نوفمبر 2013، جامعة الشلف، الجزائر.

- عبد الرحمان العايب، إشكالية حوكمة الشركات والزامية احترام أخلاقيات الأعمال في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة، الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، 2009، جامعة عنابة، الجزائر.

- عبد القادر بريس / محمد حمو، البعد السلوكي والاخلاقي لحوكمة الشركات ودورها في التقليل من آثار الازمة المالية العالمية، الملتقى الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية والدولية والحوكمة العالمية، 2009، جامعة سطيف، الجزائر.

- عبد المجيد قدي، إمكانية تطبيق مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بخصوص حوكمة الشركات في البلاد العربية: الجزائر نموذجا، الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، 2009، جامعة عنابة، الجزائر.

- مناور حداد، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، المؤتمر الدولي حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، 2008، جامعة دمشق، سوريا.

● مواقع الانترنت:

- مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات، موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، على الرابط، تاريخ التحميل 2023/03/01.

<http://www.oecd.org/daf/ca/corporategovernanceprinciples/35032070.pdf>

● التقارير:

- الكسندر شكولنيكوف، و جون سوليفان، أخلاقيات العمل المكون الرئيسي لحوكمة الشركات. ورقة عمل مقدمة إلى مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2006.

- جون سوليفان، البوصلة الأخلاقية للشركات.. أدوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ الأعمال، وآداب المهنة، وحوكمة الشركات. المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، 2008.

وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة MPME، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر. 2009.

- L S. Paine. Is Ethics Good Business Challenge, March-April, 2003.
- Oman Charles, Fries Steven, Buitter Willem .LA Gouvernance D'entreprise dans les pays en développement, en transition et les économies émergentes . OCDE. 2003.